في الشرعيتين الروحيّة والزمنيّة في الإسلام الوسيط

الخلافة العباسية والسلطنة المملوكية

أحمد حطيط

أثارت مسألة العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية، في المراحل المتأخرة من العصور الوسطى، إشكالات متعددة، تمحورت حول تحديد اختصاص كل من السلطتين، وتالياً المبررات التي اعتُمدت لدعم تفوق إحداهما على الأخرى.

والواقع أن المشكلة لم تكن موضع تساؤل عندما كانت السلطتان منسجمتين ومتجسدتين في مرجعية واحدة. غير أن تاريخ الإنسانية أثبت عدم إمكانية استمرار التوافق بين هاتين السلطتين في تعاملهما مع «الرعية»، فنتج عن ذلك صراع مرير بين المؤسستين في الغرب، أسفر عن انتصار للملوك الزمنيين على البابوية. وقد برر /بيتر دوبوا/ Peter Dubois، أحد أشد المدافعين عن تفوق سلطة الملك، هذا الانتصار بمقولته الشهيرة: «الحق بلا قوة وهم»(1).

أما في المشرق العربي - الإسلامي، فإن إشكالية ازدواجية السلطة لم تكن مطروحة في مرحلة نشر الدعوة؛ إذ جُمعت في شخص الرسول السلطتان الدينية والزمنية. واستمر الوضع كذلك في المراحل الأولى من الخلافة التي نشأت كضرورة اقتضتها الحالة الإسلامية، عقب وفاة النبي؛ فكانت منزلة الخليفة في الأمة كمنزلة الرسول من المسلمين، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة، وله حق القيام على دينهم والإشراف على شؤون دنياهم؛ فهو أمير الناس في السلم وقائدهم في الحرب، وإمامهم في الصلاة، وقاضيهم وفقيههم تمثلاً بالنبي. وبكلمة أخرى، فإن الخليفة هو الحاكم الروحي والزمني لجمهور المسلمين، بخلاف ما كان عليه الوضع في أوروبا في العصور الوسطى(2).

وبدأت معالم السقوط الدراماتيكي للسلطة الروحية لصالح السلطة الزمنية مع تسلم البيت الأموي لمقاليد الخلافة، وما رافق ذلك من خلافات حادة بين المسلمين أسفرت عن إضفاء الصفة «العلمانية» على الخلافة التي تحوّلت إلى مُلك وراثي استبدادي، لا شأن للرعية فيه، ولا رأي لها في إقراره. وفي ذلك يقول نيكلسون/ Nicholson (3): «إن الأمويين كانوا ملوكاً بالفعل خلفاء بالاسم».

وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية أجمعت على سقوط الخلافة الإسلامية في شهر صفر عام 656 هـ/1258 م، إلّا أن الحقيقة الثابتة هي أن هذه المؤسسة كانت تحمل بذور سقوطها منذ أمد بعيد، أي مذ نشب الخلاف بين المسلمين على خلافة الرسول، وما رافق ذلك من تنافس فيما بينهم، اجتهاداً وممارسة، على أحقية هذه الخلافة، ثم تفاقم هذا الخلاف، وتحوّل إلى صراع دموي، خاصة في أواخر عهد الخليفة عثمان، وبدايات خلافة علي بن أبي طالب، وانقسم المجتمع الإسلامي إلى قسمين كبيرين: واحد مناصر لعلي، وآخر يدعو لحكم البيت الأموي المتمثل بمعاوية، أحد أنسباء الخليفة المقتول عثمان(4).

وإذا كانت الحلقة الأولى من الصراع قد انتهت، إثر التحكيم في صفين، بمقتل الإمام علي على أيدي الخوارج، واضطرار ولده الحسن للتنازل عن حقه بالخلافة لصالح معاوية، وانتقال السلطة إلى الأمويين، فإن مقتل الإمام الحسين في كربلاء، والصدمة الكبيرة التي أحدثها في الأوساط الإسلامية، أدى إلى ارتفاع الأصوات الداعية إلى لامشروعية السلطة الأموية، وضرورة إعادة الشرعية إلى نصابها المتمثلة بآل البيت(5). وتحوّلت هذه الحركات إلى ثورات دامية في وجه الأمويين الذين، وإن نجحوا، في بادىء الأمر، في إخماد تلك الحركات المعارضة والقضاء على زعمائها، إلّا أن النقمة العارمة لم تنقطع جذوتها، فظلت تعمل في النفوس، إلى أن توافرت الظروف السانحة لسقوط الدولة الأموية على يد خصومها بزعامة العباسيين عام 132 هـ/750 م(6).

وبانتقال الحكم إلى العباسيين أعيد للخلافة هيبتها لجهة

غلبة الطابع الديني على الدولة، بيد أن التنافس على السلطة بين العرب والفرس، الذي ترافق مع نشوء الخلافة العباسية، قد أحدث خللاً في بنيتها. ثم تفاقم الوضع بشكل واضح وازداد ضعف مركز الخلافة مع تسلط الأتراك وبني بويه والسلاجقة الذين استبدوا بالمناصب الدينية والعسكرية مع بداية خلافة المتوكل على الله سنة 232 هـ، فيما اتفق على تسميته بالعصر العباسي الثاني (232 - 656 هـ). ومنذ ذلك الحين، درج على تسلم مقاليد الحكم خلفاء عباسيون ضعفاء انتهى مصير غالبيتهم بالقتل والسجن والخلع[7]. إضافة إلى ذلك، فقد شهد هذا العصر، ومنذ أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ظهور حركات انفصالية في الأطراف، حيث استغل بعض الأمراء الطامحين ضعف الخلافة العباسية، وأنشأوا دويلات لهم مستقلة عن الدولة المركزية، في بلاد فارس، والري، والموصل، وديار بكر، وديار ربيعة، ومُضَر، وفي مناطق عدة من الديار المصرية والشامية. وقد علق /لين بول/[8] Lane-Poole على هذا الوضع بقوله: إنه «مظهر من مظاهر الثورة التي شعر بها جميع أقطار الخلافة، وأدت إلى إضعاف سلطة الخليفة، ثم زوالها في النهاية». كما عبّر /ابن الطقطقي/[9] عن ذلك، من خلال تصويره لواقع حال أحد الخلفاء العباسيين: «إنه آخر خليفة دُوّن له شعر، وآخر خليفة انفرد بتدبير المُلك، وآخر خليفة خُطب له على منبر يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس الندماء، ووصل إليه العلماء».

وباستيلاء المغول على بغداد، ومقتل الخليفة المستعصم بالله وأولاده، سقطت الخلافة العباسية، بعد أن استمرت لفترة جاوزت خمسة قرون[10]. وهال المسلمون ما حلّ بهم من جرّاء ذلك؛ فقد أصبحوا بدون خليفة، وهو أمر لم يعتادوه منذ وفاة الرسول، وخُيّل إليهم أن العالم قد أوشك على النهاية، وأن الساعة آتية لخلو العالم الإسلامي من خليفة، وفي ذلك يقول /أرنولد/ Arnold[11]: «من الصعب تقدير الارتباك الذي أحسّ به المسلمون عندما لم يعد هناك خليفة تستنزل عليه بركات الله، ولم يسبق في تاريخ الإسلام حادث مثله».

وكان من المستحيل، بعد مقتل الخليفة في بغداد، أن يخلفه أي من العباسيين، الذين غدت حاضرتهم قاعدة للمغول الوثنيين، فتنافس العديد من الحكام المسلمين لاقتناص الفرصة بإحياء الخلافة في بلادهم؛ فالخلافة ستوطد حتماً دعائم هذا الحاكم أو ذاك، وسيظهر أمام المسلمين بمظهر حامي حمى الخلافة الإسلامية. وقد أشار «ابن أبي الفضائل»[12] إلى محاولتين فاشلتين في هذا السبيل، قام بهما كل من الملك الناصر يوسف الأيوبي، صاحب حلب ودمشق الذي رأى في إقامة خليفة عباسي في بلاد الشام سلاحاً هاماً يشهره في وجه المماليك في مصر. لكن الأحداث الكبار التي عصفت بالديار الشامية آنذاك، بسبب الهجوم المغولي على البلاد، أسقطت هذه المحاولة. أما المحاولة الثانية، فتلك التي قام بها السلطان المملوكي المظفر قطز حينما بايع، عقب انتصاره على المغول في عين جالوت، أحد العباسيين. وقاد الخليفة الجديد جيشاً صغيراً من عرب الشام فتح به عانة، والحديثة، وهيت، والأنبار، وهزم المغول. ولكن مقتل قطز المفاجىء وضع حداً لهذه المحاولة.

ويعود الفضل في إحياء الخلافة العباسية في القاهرة للسلطان المملوكي الظاهر بيبرس البندقداري عام 659 هـ/1261 م، فأصبحت مصر مقر الخلافة ومركز الرئاسة العامة على المسلمين، وأفادت السلطنة المملوكية من ذلك فائدتين هامتين:

- الأولى: أنّ سلاطين المماليك بدءاً من الظاهر بيبرس قد ظهروا أمام العالم الإسلامي كحماة للخلافة ولأشخاص الخلفاء، خاصة وأن المسلمين كانوا، في ذلك الوقت، لا يزالون متعلقين بأهداب الخلافة، ناظرين الى هذا المقام الديني نظرة اعتبار وإجلال، كما كانوا يترقبون، بفارغ الصبر، بروز من يعمل على تحقيق فكرة إقامة الخلافة، وإعادة الشرعية الدينية إلى نصابها[13].

- وتمثّلت الثانية باكتساب السلطنة المملوكيةشرعية ما كانت لتكسبها من أي مصدر آخر[14].

وقد اضطر السلطان بيبرس إلى التعجيل بإحياء الخلافة بمصر ليدعم حكمه ضد أطماع منافسيه من أمراء المماليك، كما أن الأيوبيين في مصر والشام ما زالوا يأملون في إعادة سلطتهم الضائعة في مصر[15]. لذلك لا عجب أن يسارع بيبرس إلى إحاطة عرشه بسياج من الحماية الروحية يقيه شر أعدائه من الفرنج والمغول، وشر الطامعين في مُلك مصر من أمراء الشام الأيوبيين، كما أنه كان يرمي من وراء إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، أن يقوّي نفوذه ويبسط سلطانه بمساعدة الخليفة، وأن تنظر إليه الشعوب الإسلامية نظرة حامي الإسلام. كذلك رأى أن وجود الخليفة العباسي في القاهرة، وهو مصدر السلطات في العالم الإسلامي كله، يجعل سلطان المماليك في مرتبة أعلى من سلاطين البلاد الإسلامية الأخرى[16].

لهذه الأسباب جميعاً، لما سمع بيبرس أن أحد العباسيين، وهو عم الخليفة المقتول، أخطأته مذبحة المغول

جدّ في استحضاره من دمشق إلى القاهرة، وهرع إلى استقباله وفي صحبته كبار موظفي الدولة ورجال الدين من مسلمين ومسيحيين ويهود، وأدخل إلى قلعة الجبل بكامل مظاهر الأبهة والاجلال، حتى قيل إنَّ السلطان قد أبى، عندما أدرك الموكب باب القلعة أن يتقدم الإمام أحمد في الدخول، وتحاشى أن يجلس معه على مقعد واحد، ليضرب مثلاً للحاضرين من كبار رجالات الدولة بوجوب احترام وتقدير الخليفة، أمير المؤمنين[17]. ثم عقد السلطان مجلساً في قاعدة الأعمدة بقلعة الجبل، للتثبت من نسب الإمام أحمد لبني العباس، بحضور الأمراء والفقهاء والقضاة، كما حضر هذا الاجتماع شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، وقاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز. وبعد التأكد من صحة نسبه[18] وأنه الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله بن الناصر لدين الله العباسي، بُويع بالخلافة «على كتاب الله وسنّة رسوله، وعلى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وأخذ أموال الله بحقها، وصرفها في مستحقيها»، ولقب بالمستنصر بالله، وذلك في ثالث عشر رجب 659 هـ/ 1260 م[19]. وأمر بأخذ البيعة له من عامة الناس «على اختلاف طبقاتهم»، وكُتب إلى سائر الملوك والنواب، خارج الديار المصرية، لكي يأخذوا البيعة للخليفة الجديد. ثم أمر السلطان بنقش اسم الخليفة على السكة إلى جانب اسم السلطان، والدعاء له قَبْلَ الدعاء للسلطان في الخطبة[20]. وفي يوم الجمعة، دُعي الخليفة ليخطب ويصلي، بالناس، فألقى بالمصلين خطبة بليغة أطنب فيها بالثناء على السلطان الظاهر بيبرس الذي رد الخلافة لبني العباس[21].

ولم يكد الظاهر بيبرس ينتهي من مبايعة الخليفة العباسي الجديد حتى طلب منه أن يعطيه تفويضاً شرعياً بحكم البلاد والعباد، فاستجاب الخليفة لرغبة السلطان وقلّده، بحضور أعيان الدولة وكبار رجال الدين، «البلاد الإسلامية وما سيفتحه من أيدي الكفار»[22]، وقد بدأ التفويض[23] بالثناء على السلطان الظاهر بيبرس لأنه «أقام الدولة العباسية، بعد أن أقعدتها زمانة الزمان، ومنح أمير المؤمنين عند القدوم عليه حنواً وعطفاً، ولأنه «أبدى من الاهتمام بأمر الشريعة والبيعة أمراً لو رامه غيره لامتنع عليه»، معلناً عن تقليد السلطان «الديار المصرية والبلاد الشامية، والديار بكرية والحجازية، واليمنية، والفراتية، وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً»، إضافة إلى «أمر جندها ورعاياها». ثم نصح الخليفة السلطان بالعدل والإحسان، وفوّضه في تعيين النواب والحكام الذين عليهم أن «يعاملوا الضعفاء في حوائجهم بالثغر الباسم، والوجه الطلق». واختتم التفويض بمطالبة الخليفة للسلطان أن يعيد الخلافة إلى بغداد: «وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه في الأيام الأول». وبعد ذلك أُحضر للملك الظاهر خلعة السلطنة: «وهي عمامة سوداء مذهبة ومزركشة، ودراعة بنفسجية اللون، وطوق ذهب، وقيد من ذهب عمل في رجليه، وعدة سيوف»، فلبسها السلطان، وسار موكبه من باب النصر، وعبر القاهرة في طريق مفروش بالبسط والزينة إلى قلعة الجبل، «وضجّ الخلق بالدعاء بخلود أيامه وإعزاز نصره»، «فكان يوماً مشهوداً تقصر الألسنة عن وصفه»[24].

يستفاد مما تقدم أن الظاهر بيبرس قد غدا، بموجب التفويض السالف الذكر، حاكماً شرعياً يستمد سلطانه ونفوذه من السلطة الشرعية العليا في حكم المسلمين، المتمثّلة بشخص الخليفة. وبكلمة أخرى، فإن بيبرس لم يعد، حسب ما كان يروّجه خصومه، بمثابة مغتصب للسلطة من أصحابها الشرعيين من الأيوبيين أو حتى من سلفه المظفر قطز، وإنّما أصبح في صورة السلطان الذي اختاره الخليفة لحكم البلاد، وقلّده مقاليد الأمور، ليس في الديار المصرية والشامية فحسب، بل في جميع البلاد الإسلامية، وما سيفتحه من أيدي الكفار.

وإذا كان التفويض الذي منحه الخليفة للسلطان قد أطلق يد هذا الأخير في شؤون البلاد والعباد، وجعله متفوقاً على نظرائه من الحكام المسلمين، فإن هذا التفويض قد انطوى على إقرار بأن الخليفة هو مصدر جميع السلطات دون سواه، وله بالتالي وحده حق التنازل عنها جزئياً أو كلياً؛ واستطراداً فإن من حقه استعادتها متى شاء، وفي ذلك يقول أرنولد[25]: «ومن أهم مظاهر هذه الوثيقة (وثيقة التفويض) ادعاء الخليفة السلطة على بلاد لم تقدم للدولة العباسية الطاعة منذ قرون، وحقه بالتشريع الأعلى في العالم الإسلامي، رغماً من أنه لا يملك جنوداً، ولا موارد مهما كان نوعها، تحت تصرفه، وتدخله في تفاصيل الإدارة لجهاز منظم كحكومة مصر في ذاك الزمان، رغماً من أنه غريب تمام الغرابة عنه».

ويبدو أن الظاهر بيبرس قد أحس بخطورة إقدامه على الترحاب بالأمير العباسي، اذ شعر أن ليس من مصلحته أن تقوم إلى جانبه في القاهرة سلطة يعتبرها المسلمون كافة السلطة الشرعية في العالم الإسلامي، وشرع يعد العدة لإبعاد الخليفة عن القاهرة؛ فزيّن له أنه سيعمد إلى تلبية أمنيته بإعادته إلى بغداد، ورتب له بعض الأمراء والعساكر، ثم خرج برفقة الخليفة، ورحل الجميع إلى دمشق[26]. وهناك نصحه بعض أتباعه بالعدول عن تنفيذ

هذا المشروع، لأن إعادة الخلافة إلى بغداد، بعد القضاء على المغول، ستشكل خطراً أكيداً على السلطنة المملوكية، فأثارت هذه النصيحة الشكوك في نفس السلطان، وصمم على ترك الخليفة يخترق الصحراء برفقة قوة صغيرة من الأعراب والترك، لم تستطع أن تصمد في وجه المغول الذين أحاطوا بالخليفة وجمعه، وقتلوهم عن آخرهم في شهر المحرم عام 660 هـ/ 1261 م[27].

وظل كرسي الخلافة خالياً عاماً كاملاً، حتى انجلى رأي السلطان بيبرس عن إقامة خليفة آخر تكون له الزعامة الدينية على البلاد التي تحت سيطرته، لستقر له الأمر فيها؛ فاستقدم عام 661 هـ/ 1262 م، أميراً عباسياً آخر يدعى أبا العباس أحمد، واحتفل بتنصيبه بالإيوان الكبير بقلعة الجبل، بحضور القضاة والأمراء وأرباب الدولة، وقد رُوعيت شكليات الاحتفال نفسها التي أُجريت لسلفه المستنصر بالله؛ فبعد التحري عن نسبه، وإعلان صحته من قبل قاضي القضاة، بادر هذا الأخير إلى مبايعة الخليفة، ثم تلاه السلطان وتبعه الحاضرون. ولما تمت البيعة، أقبل الخليفة على السلطان، وقلّده «أمور البلاد والعباد، وجعل إليه تدبير الخلق وأقامه قسيمه في القيام بالحق، وفوّض إليه سائر الأمور، وعلّق به صلاح الجمهور»[28]. ثم أخذ الناس على اختلاف طبقاتهم في مبايعة الخليفة الذي لقب بالحاكم بأمر الله، أمير المؤمنين[29].

وبذلك أعيدت الخلافة العباسية ثانية إلى القاهرة، ولكن في هذه المرة كان على العباسيين أن يتخلوا عن أحلامهم بإعادة خلافتهم إلى بغداد، كما أن سلطة الخلفاء العباسيين بمصر اقتصرت، منذ ذلك الوقت، على الأمور الدينية[30]. فقد بذل الظاهر بيبرس كل ما في وسعه من أجل إضعاف نفوذ الخليفة الحاكم بأمر الله حتى أصبح، كما أراد له، رمزاً دينياً، دون أن يكون له أية سلطة دنيوية. والراجح أن السلطان، كما استقر له الحكم بالديار المصرية والشامية، أصبح في غنى عن ظهور الخليفة إلى جانبه في المناسبات العامة، كما لم يعد بحاجة إلى إسماع كلمته للرعية. ويبدو أن الخليفة شعر بضعفه، فرأى أن لا مفر من الإذعان لمشيئة السلطان، واقتنع بما رُتّب له، كي لا تصطدم طموحاته بأطماع السلطان، مما قد يودي بحياته أو عزله من منصبه، ودليلنا على ذلك أن الظاهر بيبرس، وبعد ثلاث سنوات من إمامة الحاكم بأمر الله، استقدم إلى القاهرة رجلين عباسيين، ادّعى أحدهما أنه مبارك بن الإمام المستعصم بالله، وادّعى الآخر أنه من أبناء الخلفاء، كما وفد إليها آخرون[31]. وواضح أن السبب في ذلك هو رغبة السلطان في إضعاف نفوذ الحاكم بأمر الله، وتهديده أن بإمكانه خلعه، ومبايعة خليفة آخر.

ومن مظاهر إهمال الخليفة أنه لم يأخذ منه تفويضاً بعهد السلطنة لولده الملك السعيد بركة، وإنما أصدر هو بنفسه التفويض الذي جاء فيه: «ولا تدبير مُلك كلي ولا جزئي الاّ بنا أو بولدنا يُعمل، ولا سيف ولا رزق إلاّ بأمرنا، هذا يُسلّ وهذا يُسأل. . .، ولا منبر خطيب إلاّ باسمنا يميس، ولا وجه درهم ولا دينار الاّ بنا يشرق. . .، فليتقلد الولد ما قلدناه من أمور العباد»[32].

ونهج سلاطين المماليك طريقة بيبرس في تعاطيه مع الخليفة؛ فلم يجعلوا له شيئاً من السلطة، بل اقتصرت مهمته على إسباغ صفة الشرعية الدينية على السلاطين لتوطيد دعائم حكمهم، فتعاقب على سدة الخلافة العباسية في القاهرة خمسة عشر خليفة من الأسرة العباسية، منهم ثلاثة عشر خليفة من أحفاد الحاكم بأمر الله، مدة قرنين ونيّف من الزمن، وكانوا أضعف بكثير مما كان عليه المستعصم، آخر الخلفاء العبّاسيين في بغداد[33]. ولكن هذه التغطية الشرعية، التي كان يمنحها الخليفة للسلطان بتفويضه صلاحياته الزمنية، سرعان ما فقدت هيبتها بسبب تكرار محاولات اغتصاب السلطة، التي غالباً ما كانت تنتهي بمقتل السلطان أو خلعه، على الرغم من حصوله على تفويض من الخليفة. كما أن بعض السلاطين قد أسقط كلياً دور الخليفة المحصور بالتفويض، كما فعل بيبرس عند تقليده ولاية العهد لابنه السعيد، والسلطان المنصور قلاوون الذي لم يفكر بالحصول على تفويض من الخليفة عندما ولي السلطنة[34].

ومن مظاهر ضعف الخلافة العباسية أيضاً، أن الخليفة الذي كان يتحصّن تجاه السلطان المملوكي بسلاح التفويض، لم تكن له سلطة تعيين نفسه، ولكي يُعيّن، كان عليه أن يحظى بمبايعة السلطان والقضاة الممثلين للمذاهب الإسلامية الأربعة. من هنا كان باستطاعة السلطان أن يعزل الخليفة، بعد استشارة شكلية للقضاة الأربعة؛ وفي هذه الحالة قد يُسجن الخليفة في القلعة، أو يُنفى إلى قوص، بأقصى الصعيد، وهو ما حصل مع العديد من خلفاء بني العباس، ومنهم الخليفة المستكفي بالله سليمان أبو الربيع الذي أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسجنه في قلعة الجبل، بحجة أن الخليفة يكثر من اللهو في داره التي عمرها على النيل، بخط جزيرة الفيل، وله أصحاب يجتمعون به، ثم أفرج عنه، وأمر بسفره إلى

قـوص[36]، فـاستمـر بهـا إلى حـين وفـاتـه سنـة 740 هـ/1340م[37] وحقيقـة الأمر أن سبب غضب السلطان عـلى الخليفة يعود إلى سنـة 708 هـ/1310 م، عندمـا أُجبر الملك الناصر على التنازل عن الحكم لصالح الملك المظفر بيبرس الجـاشنكـير الـذي قلّده الخليفـة المستكفي السلطنـة، فنقم عليـه الملك النـاصر، وأخـذ يتحـين الفـرصـة المنـاسبـة للانتقام[38].

وكذلك فقد أقدم أتابك العسكر المملوكي الأمير أينبـك البدري، الذي استبد بالسلطة دون السلطان المنصـور علي ابن الأشرف شعبان، على عزل الخليفة المتوكل عـلى الله في رابـع ربيع الأول عـام 779 هـ/1377 م، لأنه رفض تـوليـة السلطنـة لأحد أمـراء المماليـك. وكانت حجـة الخليفـة أن المـرشح العتيـد «ليس من بيت المُلك»[39]، وعقاباً له عـلى مـوقفه نُفي إلى قـوص. ثم استدعى الأتـابـك أحـد أبنـاء الخلفاء السابقـين، وخلع عليه، واستقـر به خليفـة عوضـاً عن المتـوكل «بغـير مبايعـة، ولا إجمـاع»، ولُقب المستعصم بـالله[40]. كما أن السلطان الـظاهر بـرقوق قـد خلع الخليفة المتـوكل عـلى الله في رجب عام 785 هـ/1383 م بعـد إعادة تنصيبه، وحبسه في قلعة الجبل، وأقام عباسياً آخر مكـانه، بعـد أن اتهمـه بتـدبـير مؤامـرة مـع بعض أمـراء الـتركـمان والأكـراد للإطـاحة بـه، والاستيلاء عـلى السلطة[41]. لكن السلطان اضـطر للعـودة عن التـدبـير الـذي اتخـذه ضـد المتوكل، في ربيع الأول عام 791 هـ/1388 م، لأنه رأى في «الخليفة المخلوع» غطاء شرعياً في وجه منافسيه الذين تألبوا ضـده في بلاد الشـام[42]. ويشير «ابن تغـري بردي»[43] إلى أن بعض أمـراء الشام من ممـاليك وتـركمان وعـربـان، قـد وجدوا، في عزل السلطان للخليفة المتوكل، فرصة سانحـة للتخلص من الظاهر برقوق، فأعلنوا ولاءهم لمنافسه نـائب حلب، الأمير يلبغا الناصري، الذي جهّز جيشاً للتوجه إلى الـديار المصريـة لقتـال السلطان، فسـارع هـذا الأخـير إلى استدعاء القضاة والأمراء والأعيان، وأمر بـإحضار الخليفـة المتوكل، «فلما رآه الملك الـظاهر (بـرقوق) قـام له وتلقـاه، وأجلسه، وأشار إلى القضاة، فحلفوا كـلاً منهم للآخـر على الموالاة والمناصحة، وخلع السلطان على الخليفة المتوكل على الله المـذكـور خلعـة الـرضـا. . . .، وأُعيـدت إقـطاعـاتـه ورواتبه، وأُخلي له بيت بقلعة الجبل ليسكن فيه».

ووصل الاستهتار بمقام الخلافـة إلى حد جعـل سلاطـين المماليك يتلاعبون بالخلفاء، ضاربين عرض الحائط بجميـع المسـوغات التي تـظاهروا بهـا لإحياء الخـلافة العبـاسيـة في القاهرة؛ فقد عمدوا إلى إقامة خلفاء ضعاف، أو مشكـوك في سيرتهم، بقصد تهميش دور الخليفة، وتجريده من المزيد من امتيازاته، كما حصل عند مبايعة السلطان الناصر محمـد ابن قلاوون للواثق بالله ابراهيم بن محمد بن الحـاكم بأمـر الله، إثر وفاة المستكفي، مما أثار حفيظة الرعية. وقد أشـار /**ابن حجـر العسقلاني**/ إلى استنكـار العامـة، ومراجعتهم للسلطان في أمـر ابـراهيم هـذا «ووسمـوه بســوء السـيرة، فأظهر التوبة، فلم يزل الناصر بالناس حتى بايعوه»، وكـان العـامة يلقبـونه المستعـطي بـالله[44]. وإزاء إصرار السلطان على تعيين هذا الخليفة المشكوك في سمعته وسلوكه، اضطر قاضي القضاة أبو عمر بن جمـاعة أن يسعى «في صرف رأي السلطان عن إقامة الخطبة بـاسم الواثق»، وفي ذلـك يقول «السيوطي»[45]: «فرحـل بموت المستكفي اسم الخـلافة عن المنـابر، كـأنه مـا علا ذِروتهـا، وخلا الـدعاء للخلفـاء من المحاريب، كأنه ما قرع بابهـا ومَرْوَتهـا». وَمن النتائـج التي تـرتبت على ذلـك فقـدان الخلفـاء العبـاسيـين في القـاهـرة امتيازاتهم الأساسية، والتي كان أبـرزها حق نقش أسـمائهم على السكة إلى جانب أسماء السـلاطين، وذكـر أسمائهم في خطبة الجمعـة، بعد أن كـانوا قـد فقدوا، منـذ مقتل آخـر خليفـة عباسي في بغـداد، الدعـاء لهم في صلاة الجمعـة في الكعبة، مركز الوحدة الإسلامية[46].

إنّ الصراع على السلطة الذي نشب بـين أمراء المـماليك أدى إلى انتعاش نسبي لمقام الخلافة على حساب السلطنـة؛ فتهـافت الـطامحــون إلى العـرش لكسب مـودة الخلفـاء، فـاستعادت الخـلافة بعض نفـوذها وهيبتهـا. ومن ذلك مـا حصـل عـام 815 هـ/1412 م، عـنـدمـا أعلن نـائبـا حلب وطرابلس، الأميران شيـخ المحمودي، ونـوروز الحافـظي، العصيـان ضد السلطان النـاصر فرج بن بـرقـوق، وانضم إليهما عدد من الأمراء المصريين، فخـرج السلطان إلى بلاد الشـام لقتـالهـما، وصحب معـه الخليفـة المستعـين بـالله بن المتوكل، لكنه هُزم ولجـأ إلى الفرار[47]. ثم اختلف الأمـراء فيمن يتـولى السلطة من بينهم، وكـاد الأمـر أن يؤدي إلى اقتتالهم، فرأوا، حسـماً للنزاع، أن يتـولى الخليفة المستعـين مقاليد السلطنة مع احتفاظه بالخلافـة، «فبايعـوه بأجمعهم، وأطبقـوا كلهم على يـده بعطوه صفقـة إيمانهم، وحلفـوا له على الوفاء بتبعيته»[48]، وأُطلق عليه لقب «الإمام المستعـين بـالله، أمـير المؤمنـين، وخليفـة العـالمـين، وابن عم سيـد المـرسلين، المفترضـة طاعتـه على الخلق أجمعـين، أعـز الله ببقائه الدين»[49]. ثم بث الخليفة كتبـه إلى الولاة والنـواب في شتى أرجـاء البلاد، يعلمهم بـواقـع الحـال، ويـطالبهم بالولاء والطاعة[50]. ومنذ ذلك الوقت أصبح المستعـين بالله أول خليفة عباسي يُدعى له على منابر الحجاز، حيث كانت قد توقفت إثر مقتل الخليفة المستعصم على يـد المغول عـام

656 هـ/ 1258 م[51].

غير أن هذا الواقع الجديد لم يستطع أن يستمر طويلاً، ذلك أن كبير الأمراء شيخ المحمودي، الذي كان الخليفة قد فوّض إليه جميع الأمور، ولقّبه بـ «نظام الملك»، لم يرقه ما استعاده الخليفة من امتيازات، فعمد إلى عزل المستعين بالله، بعد أن عقد مجلساً حضره القضاة والأمراء، وأعلن فيه أن سبب اضطراب الأمور في البلاد مرده إلى جمع رجل واحد منصبي الخلافة والسلطنة، فتوترت العلاقات بين «نظام الملك» والخليفة، وانتهى الأمر بإرغام المستعين بالله على التنازل عن الحكم للأمير شيخ الذي تلقّب بالملك المؤيد، ثم فرض السلطان على الخليفة إعطاءه تفويضاً بالسلطنة، ونقله إلى أحد دور القلعة، ومنعه من الاجتماع بالناس[52]. وكانت مدة إقامة الخليفة حاكماً، منذ جلس خارج دمشق إلى يوم خلعه، سبعة أشهر وخمسة أيام[53]. والراجح أن الخليفة المستعين بالله كان ضحية مؤامرة حاكها الأمير شيخ المحمودي، أحد الطامحين إلى السلطة، الذي سعى إلى إقامة الخليفة سلطاناً، كحل وسط بينه وبين منافسيه من كبار الأمراء، لكنه سرعان ما بدّل موقفه من الخليفة، عندما اختل توازن القوى لصالحه؟ فأجبر الخليفة على التخلي عن منصب السلطنة، وأعلن نفسه سلطاناً باسم «السلطان الملك المؤيد».

وبعد المستعين بالله حاول بعض الخلفاء استعادة نفوذهم، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل؛ ومن هؤلاء: الخليفة القائم بأمر الله حمزة بن المتوكل الذي اتهم بتحريض الجند ضد السلطان الأشرف أينال لخلعه وتولي السلطنة مكانه. وقد أثبت لنا «ابن إياس» هذه الحادثة، بقوله[54]: «فلما استهل رجب (859 هـ)، بدأ السلطان يضرب الكرة، فلم يطلع غالب الأمراء إلى القلعة، ثم إن المماليك أصبحوا وهم لابسون لامة الحرب، ووقفوا بسوق الخيل، وقد اشتد الأمر، ومنعوا الأمراء من الصعود إلى القلعة؛ فبعث السلطان يقول للخليفة: غيّب من بيتك، حتى تسكن هذه الفتنة، فلم يُغيّب من بيته، فتوجهوا إليه المماليك، وأركبوه من بيته وأتوا به إلى البيت الكبير، الذي عند حدرة البقر، فأقام به، فاشتد القتال». ويبدو أن الخليفة كان يعلق الآمال الكبار على هذه المحاولة، لكنه أسقط في يده، عندما نجح السلطان في قمع المتمردين، وخُلع من الخلافة، وسُيّر إلى الإسكندرية، واعتقل بها إلى حين وفاته عام 863 هـ/ 1453 م[55].

أما خارج بلاد السلطنة المملوكية، فلم يعترف العديد من الحكام المسلمين بالخليفة العباسي في القاهرة، وشككوا في حقه في زعامة المسلمين، لذا كان باستطاعة كل أمير قوي تغلّب على بلد من البلاد الإسلامية أن يعلن نفسه ملكاً، دون أن يرى حاجة للحصول على تفويض شرعي بالحكم من الخليفة العباسي، وهذا ما فعله المغول؛ فعلى الرغم من اعتناقهم الإسلام، فإنهم استمروا ملتزمين بدستورهم القديم المسمى «اليسق»، وهو عبارة عن مجموعة من الأنظمة البدائية القائمة على الأعراف والعادات التركية المغولية الوثنية.[56]. فالخاقان المغولي محمود غازان، ملك فارس، الذي اعتنق الإسلام، وجعله دين الدولة الرسمي، وبنى العديد من المساجد والمدارس، كان يفخر بنسبه لجنكيزخان ولحفيده هولاكو اللذين قادا عدة حملات عسكرية ضد البلاد الإسلامية أحدثت أو كادت أن تحدث، لما رافقها من خراب ودمار، تغييراً نوعياً في تاريخ العالم الإسلامي[57]. ويذكر المؤرخون أن غازان عندما احتل دمشق واستباحها، إثر هزيمته للجيش المملوكي في وقعة وادي الخزندار في 29 ربيع الأول 699 هـ/ 1300 م، شعر، وهو يستقبل علماء دمشق وكبار أعيانها، الذين جاءوا يسألونه الأمان لأهل المدينة، أنه ليس بحاجة إلى تفويض من الخليفة في القاهرة لتكريس زعامته للمسلمين، إذ دُعي في خطبة الجمعة لـ «السلطان الأعظم، سلطان الإسلام والمسلمين، مظفر الدنيا والدين محمود غازان»[58]. وعندما رسخ الإسلام في نفوس المغول، كفّ ملوكهم عن الافتخار بنسبهم لجنكيزخان أو لأعداء الدين، ولكنهم، في الوقت نفسه، لم يعيروا الخليفة العباسي أدنى اهتمام؛ فهم لم يشعروا أنهم بحاجة للخليفة لتأمين الغطاء الشرعي لتوطيد حكمهم، والفوز بطاعة رعاياهم[59].

ولم يجد عدد آخر من الحكام المسلمين غضاضة في أن يتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة، ومن هؤلاء صاحب تونس الأمير محمد بن يحيى الهنتاتي[60]، وسلاطين سلاجقة الروم الخاضعين للسيطرة المغولية، ومنهم غياث الدين كيخسرو ابن كيقباذ الذي أنشأ مدرسة في سيواس عام 670 هـ/1271 م، وكتب على مدخلها العبارة التالية: «اللهم ساعد خادمك وخليفتك السلطان الكبير، والخاقان المعظم، سيد ملوك العرب والعجم، ظل الله على الأرض»[61]. وكذلك الشاه رُخ بن تيمورلنك المغولي الذي أعلن نفسه خليفة، ووصل به الأمر إلى أن أرسل للسلطان المملوكي بارسباي في 2 رجب عام 839 هـ/ 1435 م، يطلب منه إعلان تبعيته له، مخاطباً السلطان بقوله: «إني قد جهّزت إليكم خلعة بنيابة مصر، فاضربوا السكة باسمي، واخطبوا على المنابر كذلك»، مما أثار غضب السلطان، فأمر بضرب القاصد وتمزيق الخلعة، ثم كتب

إلى شاه رُخْ يتحداه أن يأتي بنفسه إلى مصر ليثأر للإهانات التي لحقت برسوله[62].

أما الحكام المسلمون الذين اعترفوا بالخلفاء العباسيين في القاهرة، فأبرزهم ملوك هندستان، ومنهم الملك محمد بن تغلق الذي طلب من الخليفة المستكفي بالله تفويضاً بالحكم، وأمر بالدعاء له على منابر بلاده، ونقش اسمه على السكة مصحوباً بعبارة: «أطال الله بقاء الخليفة»[63]، واتبع الملك فيروز شاه سياسة ابن تغلق في توطيد دعائم ملكه بواسطة الخليفة المعتضد بالله بن المستكفي، وكذلك فعل ملك الدكن بهمن شاه الذي كتب إلى الخليفة المعتضد طالباً إليه الاعتراف به ملكاً على بلاده، كما بعث ملك البنغال، المظفر محمد شاه بن مندرو، يطلب من الخليفة تفويضاً، فلبى طلبه، ثم تبادلا الهدايا[64].

تلك كانت حال الخلافة العباسية في علاقاتها مع الحكام المسلمين، واستمر الوضع كذلك حتى الفتح العثماني لبلاد الشام والديار المصرية 922 - 923 هـ / 1516 - 1517 م، على يد السلطان سليم الذي عمد إلى اعتقال الخليفة المتوكل على الله[65]، واصطحابه إلى القسطنطينية، حيث اتهم هناك بالتلاعب بأموال ائتمن عليها، فسيق إلى السجن، ولم يسمح له بالعودة إلى القاهرة حتى عهد سليمان القانوني، وعاش فيها مغلوباً على أمره إلى حين وفاته عام 950 هـ / 1543 م، وبموت المتوكل أسدل الستار على آخر فصل من تاريخ الخلافة العباسية في القاهرة[66].

خاتمة:

يستفاد مما تقدم أن الخلافة كمقام ديني ودنيوي لم تستطع أن تصمد أمام طموحات الملوك والأمراء المسلمين الذين لم يألوا جهداً في انتزاع الصلاحيات الدنيوية للخلفاء، وتركوا لهم سلطاتهم الروحية، وذلك لحاجة هؤلاء الحكام إلى غطاء ديني لإضفاء الصفة الشرعية على حكمهم، وفرض سيطرتهم على رعاياهم. ولا ريب في أن انفصال السلطتين الدينية والزمنية كان له أثر هام في إضعاف الخليفة واستبداد الحكام بالنفوذ، بخلاف ما كان عليه الحال في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين وخلفاء العصر العباسي الأول، حين كان الخلفاء يتمتعون بالسلطتين معاً[67].

من هنا لم يكن غريباً أن تتغير نظرة العلماء المسلمين للخلافة، وأجمعوا على الرغم من اختلاف توجهاتهم أحياناً (ابن تيمية وابن خلدون) على التعبير عن سخطهم للفرق الشاسع بين نظرية الخلافة، كما عرضها الماوردي[68]، والواقع الذي كانت تتخبط فيه، واستند بعضهم في تبريرهم سقوط الخلافة بعد العهد الراشدي إلى حديث منسوب للرسول: «الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك». واعتبر ابن خلدون[69]، أنه لم يبق للخلافة بعد حكم هارون الرشيد «وبعض وُلْده» إلا الاسم، وتحوّلت إلى ملكية مجردة، وزال «رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبية العرب، وفناء جيلهم، وتلاشي أحوالهم»[70].

ولما كانت الخلافة في نظر العديد من الفقهاء، ومنهم ابن خلدون، بمثابة نيابة عن الرسول، وأن الوظيفة الأساسية لهذا المنصب تتمثل بحماية الدين وإدارة شؤون الرعية[71]، فإن مثل هذه المهمة يمكن، في نظرهم، أن يتولاها حكام زمنيون، منفصلون عن بعضهم تمام الانفصال، عندما يتعذر قيام شخص تجتمع فيه الشروط المطلوبة في الخليفة[72]. فساعدت هذه الطروحات على تشجيع العديد من الحكام المسلمين على إعلان أنفسهم «ممثلين لله على الأرض». لذا، لم يجد السلطان سليم حرجاً بإعلان نفسه خليفة يفوق بنفوذه «الخلفاء الآخرين» بعد أن نجح في تحطيم دولة المماليك وإسقاط الخلافة العباسية؛ فجمع بيده السلطتين الروحية والزمنية، وأنهى بذلك عصر الخلافة العربية والدول الإسلامية التي تأسست على أنقاض الامبراطورية العربية في العصر الوسيط، وافتتح صفحة جديدة في التاريخ الحديث، هي صفحة الامبراطورية والخلافة العثمانية[73].

د. أحمد حطيط

[الجامعة اللبنانية]

الهوامش والمراجع

(1) ملحم قربان، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي للعصور القديمة والوسيطة1: 344.

(2) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي 1: 208 - 209، وحسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية: 18.

(3) Nicholson *literary History of the Arabs*, P.15.

(4) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي 2: 182 - 186، المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر4: 250 - 287؛ فيليب حتي، تاريخ العرب المطول 1: 237 - 240؛ محمد كردعلي، خطط الشام1: 103 - 106.

(5) للاطلاع على تفاصيل هذه التطورات راجع: اليعقوبي، المصدر نفسه: 187 - 215, 243 - 253، والمسعودي، المصدر نفسه4: 288 - 457 و5: 1 - 3, 127 - 147.

(6) اليعقوبي، المصدر نفسه: 346؛ المسعودي، نفسه 6: 76 - 77؛ حتي، المرجع السابق: 253.

(7) ومنهم الخليفة المتوكل الذي قتله بعض أمرائه من الأتراك في شوال 247هـ / 861م. اليعقوبي2. 492؛المسعودي 7:189؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء: 350.

(8) Lane - Poole *A History of Egypt in the Middle Ages* P. 23.

(9) ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية: 251.

(10) أبو الفدا، المختصر في أخبار البشر 9: 193 - 194؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين 1: 209.

(11) توماس أرنولد، الخلافة: 44.

(12) مفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد فيما بعد تاريخ ابن العميد: 93.

(13) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور 1: 103.

(14) علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية: 189 - 190؛ و Cahen, *La Syrie du Nord à l'époque des Croisades*, P. 713.

(15) وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر: 42.

(16) Lane - Poole, op. cit., P 264 - 265.

(17) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر: 99 - 100؛ المقريزي، السلوك 2/1: 448 - 449.

(18) شكك بعض المؤرخين (أبو الفدا ـ المختصر3: 213؛ ومفضل بن ابي الفضائل، النهج السديد: 105) في صحة نسب الإمام أحمد، وأساس هذا الشك أن الخليفة المستنصر كان لون بشرته مائلاً إلى السواد. لكننا نرى أن سواد بشرة الخليفة لا يمنع انتسابه إلى العباسيين، فقد كان بعض الخلفاء، كالمأمون مثلاً، أسمر اللون، كما أن أم الخليفة الجديد كانت أم ولد حبشية. ابن إياس، بدائع الزهور1: 100.

(19) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر: 100؛ المقريزي 2/1: 450.

(20) ابن عبدالظاهر، المصدر نفسه: 100 - 101، المقريزي، المصدر نفسه: 450.

(21) ابن عبدالظاهر، المصدر نفسه: 101؛ المقريزي، المصدر نفسه: 451؛ ابن إياس، بدائع الزهور1: 101.

(22) المقريزي، الخطط 2: 301؛ Cahen, Orient et Occident *aux temps des Croisades*, P. 204; Prawer, *Histoire du Royame Latin*, III, P. 425.

(23) راجع نص التفويض الذي أعطاه الخليفة المستنصر للظاهر بيبرس عند ابن عبدالظاهر، الروض: 101 - 110.

(24) المقريزي، السلوك 2/1: 457.

(25) أرنولد، الخلافة: 51 - 52.

(26) أبو الفدا، المختصر 3: 213؛ المقريزي، السلوك 2/1: 462.

(27) المقريزي، المصدر نفسه: 467؛ أرنولد، المرجع السابق: 52.

(28) ابن عبدالظاهر، الروض: 141 - 142، السلوك 2/1: 477.

(29) المقريزي، المصدر نفسه، 477 - 479.

(30) Lane - Poole, Op. Cit., n1, P. 265.

(31) ابن عبدالظاهر، الروض: 247 - 248؛ المقريزي، السلوك 2/1: 554.

(32) ابن عبدالظاهر، الروض: 208.

(33) أرنولد، الخلافة: 53.

(34) المقريزي، السلوك 3/1: 663.

(35) اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، مقدمة المحقق: 87.

(36) المصدر نفسه: 362 - 363؛ المقريزي السلوك 2/2: 416.

(37) الصفدي، الوافي بالوفيات 15: 349 - 350؛ ابن كثير، البداية والنهاية 14: 187؛ المقريزي، المصدر نفسه: 504؛ ابن حجر، الدرر الكامنة 2: 141 - 142. قارن بابن دقماق، الجوهر الثمين1: 232.

(38) الصفدي، المصدر نفسه: 349؛ المقريزي، المصدر نفسه: 416 - 417، ابن حجر، المصدر نفسه: 142.

(39) المقريزي، المصدر نفسه 1/3: 309.

(40) المصدر نفسه: 309؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء: 503.

(41) المقريزي، المصدر نفسه 2/3: 493 - 496، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 11: 234 - 235؛ السيوطي، المصدر نفسه: 504.

(42) المقريزي: نفسه: 595؛ السيوطي، نفسه: 504.

(43) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة 11: 268 - 269.

(44) ابن حجر، درر1: 56. أنظر أيضاً: السيوطي، تاريخ: 488 - 489.

(45) المصدر نفسه: 489.

(46) أرنولد، الخلافة: 55.

(47) المقريزي، السلوك 1/4: 206 - 214؛ السيوطي، تاريخ: 506؛ العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد: 258 - 259.

(48) المقريزي، نفسه: 214 - 216؛ العيني، المصدر نفسه: 259؛ ابن تغري بردي، النجوم 13: 190؛ السيوطي، المصدر نفسه: 506.

(49) و (50) المقريزي، المصدر نفسه: 230 - 231.

(51) السيوطي، حسن المحاضرة 2: 70.

(52) المقريزي، السلوك 2/4: 244؛ العيني، السيف المهند: 303 - 305, 307؛ السيوطي، تاريخ: 508.

(53) المقريزي، المصدر نفسه: 244.

(54) ابن إياس، بدائع الزهور 2: 326.

(55) السيوطي، تاريخ: 513، ابن إياس، المصدر نفسه 2: 327 - 328.

(56) أرنولد، الخلافة: 62.

(57) D'ohsson, *Histoire des Mongols*, III, P. 135, Grous-

.set, *L'Empire des Steppes*, P.: 269 - 306, 309

(58) ابن أيبك الدواداري، **كنز الدرر** 9: 16 - 25؛ أبو الفدا، **المختصر** 4: 42 - 44؛ المقريزي، **السلوك** 3/1: 886 - 888.

(59) أرنولد، **الخلافة**: 63.

(60) راجع سيرته عند ابن شداد، **تاريخ الملك الظاهر**: 188 - 200.

(61) Huart, *Epigraphie arabe d'Asie Mineure*, **Revue Sémitique**, III, P. 369.

(62) المقريزي، **السلوك** 2/4: 969؛ ابن الصيرفي، **نزهة النفوس والأبدان** 2: 243؛ ابن إياس، **بدائع الزهور** 2: 167 - 168.

(63) أرنولد، **الخلافة**: 58 - 52؛ Eliot, *the History of India*, III, P. 50

(64) Allan, *Cambridge shorter Histoty of India*, P. 27

(65) فيليب حتي، **تاريخ العرب** 2: 829 - 831؛ حسن ابراهيم، **حسن نظم**: 118.

(66) المرجع نفسه: 831.

(67) حسن إبراهيم حسن، **نظم**: 118.

(68) راجع الماوردي، **الأحكام السلطانية**: 3.

(69) ابن خلدون، المقدمة: 208.

(70) المصدر نفسه: 208.

(71) المصدر نفسه: 191.

(72) المصدر نفسه: 191 - 196. قارن به: الماوردي، **الأحكام**: 9. وابن حزم، الفصل في الملل والنحل 87:4.

(73) فيليب حتي، **تاريخ العرب** 2: 831.

مصادر البحث ومراجعه

- ابن أبي الفضائل، مفضل، **النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**. نشر بلوشيه. باريس 1919 - 1929 م.
- ابن إياس، أبو البركات محمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**. تحقيق محمد مصطفى. فيسبادن 1972 م.
- ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبدالله، **كنز الدرر وجامع الغرر**، ج 9. تحقيق هـ. ر. رويمر. القاهرة 1960 م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** 1929 - 1972 م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. بيروت (لا. ت).
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، **المقدمة**. بيروت 1982 م.
- ابن الصيرفي، علي بن داود، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تحقيق حسن حبشي. القاهرة 1973 م.
- ابن الطقطقي، محمد بن علي، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**. القاهرة 1927 م.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين عبدالله، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر. تحقيق عبدالعزيز الخويطر، الرياض 1976.
- أبو الفدا، **المختصر في أخبار البشر**. بيروت (لا. ت).
- أرنولد، توماس، **الخلافة**. ترجمة جميل معلّى. دمشق 1947 م.
- حتي، فيليب، **تاريخ العرب المطوّل**. بيروت 1965 م.
- حسن، حسن ابراهيم وعلي ابراهيم، **النظم الإسلامية**. القاهرة 1970 م.
- زيدان، جرجي، **تاريخ التمدن الإسلامي**. القاهرة 1958 م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن.
  - **تاريخ الخلفاء**. مصر 1952 م.
  - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. مصر 1321 هـ.
- الصفدي، صلاح الدين خليل، **الوافي بالوفيات**، ج 15. تحقيق بيرند راتكه. فيسبادن 1979 م.
- العيني، بدر الدين محمود، **السيف المهند في سيرة الملك المؤيد**. تحقيق فهيم محمد شلتوت. القاهرة 1967.
- الماوردي، علي بن محمد، **الأحكام السلطانية**. القاهرة 1298 هـ.
- المسعودي، علي بن الحسين، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. باعتناء ب. دمينار و ب. دكورتل. باريس 1970 م.
- المقريزي، تقي الدين أحمد، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**. تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور. القاهرة 1934 - 1973 م.
- موير، وليم، **تاريخ دولة المماليك في مصر**. ترجمة محمد عابدين وسليم حسن. مصر 1924 م.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت 1970 م.
- اليوسفي، موسى بن محمد، **نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر**. تحقيق أحمد حطيط. بيروت 1986 م.

Cahen (Cl.):

- *Orient et Occident aux temps des Croisades*. Paris 1938.
- *La Syrie du Nord á l'époque des Croisades*. et *la principauté d'Antioche*. Paris 1942.
- D'Ohsson (C.M.), *Histoire des Mongols dépuis Tchinguiz Kan jusqu'à Timour Bey*. La Haye et Amsterdam 1835.
- Lane - Poole (St.), *A History of Egypt in the Middle Ages*. London 1936.
- Nicholson (A.R.), *Literary History of the Arabs*. london 1923.
- Prawer (J.), *Histoire du Royaume Latin de Jérusalem*, III, Paris 1970. (P. 419 - 557).